

الله الرحمن

خارج الفقہ

٤

٢٦-٧-٩٦ کتاب القصاص

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

كتاب القصاص

في النفس

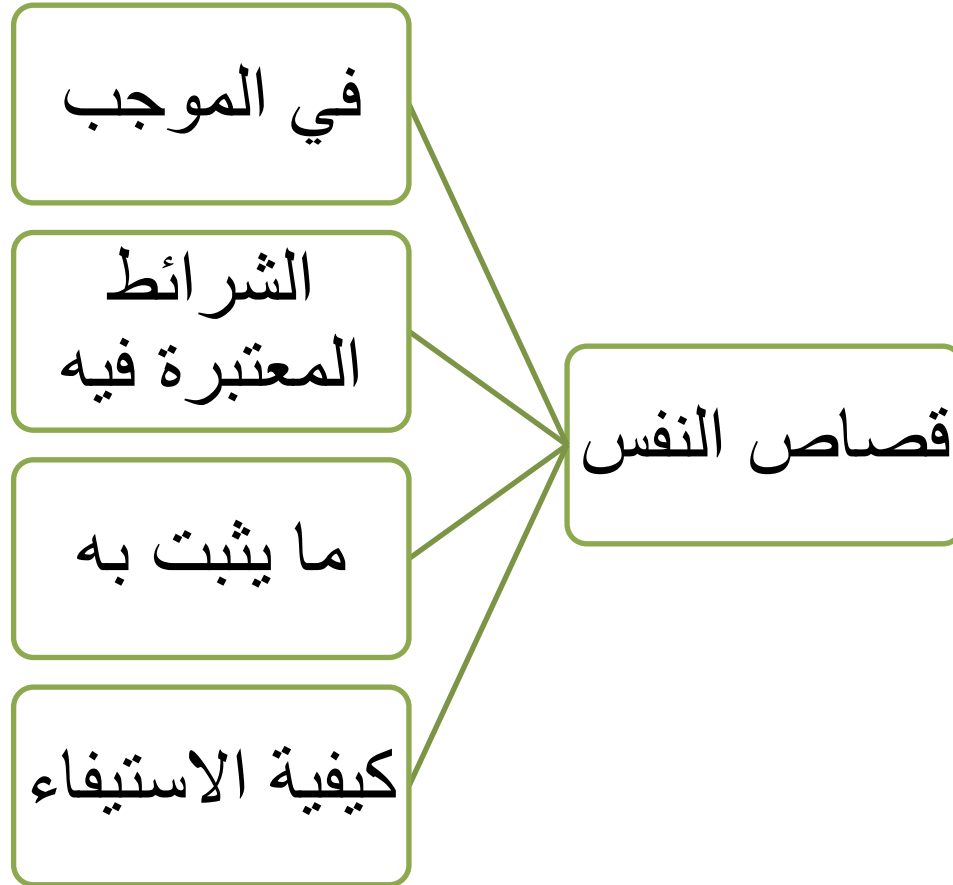
فيما دونها

القصاص

كتاب القصاص

- كتاب القصاص
- وهو إما في النفس و إما فيما دونها.

قصاص النفس



قصاص النفس

- القسم الأول فى قصاص النفس
- و النظر فيه فى الموجب،
- و الشرائط المعتبرة فيه،
- و ما يثبت به،
- و كيفية الاستيفاء.

موجب قصاص النفس

- القول فی الموجب
- و هو إزهاق النفس المعصومة عمدا مع الشرائط الآتية:.

موجب قصاص النفس

- مسألة ١ يتحقق العمد محضا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل يقتل به غالبا، و إن لم يقصد القتل به، و قد ذكرنا تفصيل الأقسام في كتاب الديات

القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص

- القول فى الشرائط المعبرة فى القصاص
- وهى أمور:
- الأول - التساوى فى الحرية و الرقية،
- الثانى - التساوى فى الدين
- الشرط الثالث - انتفاء الأبوة،
- الشرط الرابع و الخامس - العقل و البلوغ،
- الشرط السادس - أن يكون المقتول محقون الدم،

القول فيما يثبت به القود

- القول فيما يثبت به القود
- و هو أمور:
- الأول الإقرار بالقتل:
- و يكفي فيه مرة واحدة، و منهم من يشترط مرتين، و هو غير وجيه.

يعتبر في المقر

- مسألة ١ يعتبر في المقر البلوغ و العقل و الاختيار و القصد و الحرية،
- فلا عبرة بإقرار الصبي و إن كان مراهقاً، و لا المجنون، و لا المكره، و لا الساهي و النائم و الغافل و السكران الذي ذهب عقله و اختياره.

يقبل إقرار المحجور عليه

- مسألة ٢ يقبل إقرار المحجور عليه لسفه أو فلس بالقتل العمدى، فيؤخذ بإقراره، و يقتص منه فى الحال من غير انتظار لفك حجره.

لو أقر شخص بقتله عمداً و آخر بقتله خطأً

- مسألة ٣ لو أقر شخص بقتله عمداً و آخر بقتله خطأً كان للولي الأخذ بقول صاحب العمد ، فيقتص منه، و الأخذ بقول صاحب الخطأ، فيلزمه بالدية، و ليس له الأخذ بقولهما.

لو اتهم رجل بقتل و أقر المتهم بقتله عمدا فجاء آخر و أقر

- مسألة ٤ لو اتهم رجل بقتل و أقر المتهم بقتله عمدا فجاء آخر و أقر أنه هو الذى قتله و رجع المقر الأول عن إقراره درى عنهما القصاص و الدية و يؤدى دية المقتول من بيت المال على رواية عمل بها الأصحاب، و لا بأس به، لكن يقتصر على موردها و المتيقن من مورد فتوى الأصحاب، فلو لم يرجع الأول عن إقراره عمل على القواعد،
- و لو لم يكن بيت مال للمسلمين فلا يبعد إلزامهما أو إلزام أحدهما بالدية، و لو لم يكن لهما مال ففى القود إشكال

الثانى البينة

- الثانى البينة:
- لا يثبت ما يوجب القصاص سواء كان فى النفس أو الطرف إلا بشاهدين عدلين، و لا اعتبار بشهادة النساء فيه منفردات و لا منضمت إلى الرجل، و لا توجب بشهادتهن الدية فيما يوجب القصاص، نعم تجوز شهادتهن فيما يوجب الدية كالقتل خطأً أو شبه عمد، و فى الجراحات التى لا توجب القصاص كالهاشمة و ما فوقها، و لا يثبت ما يوجب القصاص بشهادة شاهد و يمين المدعى على قول مشهور.

اعتبار شهادة النساء

- الحقوق ضربان حق لله، و حق لآدمى:
- فأما حق الآدمى فإنه ينقسم فى باب الشهادة ثلاثة أقسام.
- أحدها لا يثبت إلا بشاهدين ذكرين، و هو ما لم يكن مالا و لا المقصود منه المال و يطلع عليه الرجال، كالنكاح، و الخلع، و الطلاق، و الرجعة، و التوكيل، و الوصية إليه، و الوديعة، و الجناية الموجبة للقود، و العتق، و النسب، و الكتابة، و قال بعضهم:
- يثبت جميع ذلك بشاهد و امرأتين و هو الأقوى إلا القصاص.

اعتبار شهادة النساء

- و يجوز شهادة النساء في القتل و القصاص إذا كان معهنّ رجال أو رجل: بأن يشهد رجل و امرأتان على رجل بالقتل أو الجراح. فأما شهادتهنّ على الانفراد فإنّها لا تقبل على حال.

اعتبار شهادة النساء

- الثالث: الجنايات، و قد منع في (الخلاف) من قبول شهادتهنّ في القتل الموجب للقود و نحو ذلك ما لم يكن مالا و لا المقصود منه المال «٤».
- و قوّى في (المبسوط) قبول شهادتهنّ مع الرجال في الجناية الموجبة للقود «٥».
- (٤) الخلاف، كتاب الشهادات، المسألة ٤.
- (٥) المبسوط ٨: ١٧٢

اعتبار شهادة النساء

- و قال في (النهاية): تجوز شهادة النساء في القتل و القصاص إذا كان معهن رجل، لئلا يبطل دم امرئ مسلم، غير أنه لا يثبت بشهادتهن القود، و تجب بها الدية على الكمال «٦».
- و منع ابن إدريس من قبول شهادتهن مع الرجال «٧».
- (٦) النهاية: ٣٣٣.
- (٧) السرائر ٢: ١٣٧ - ١٣٨.

اعتبار شهادة النساء

- و الظاهر من كلام ابن أبي عقيل: القبول. و ابن الجنيد وافق كلام شيخنا في (النهاية)، و كذا أبو الصلاح و ابن البرّاج «٨»، و هو المعتمد.
- لما رواه جميل بن درّاج و ابن حمران - في الصحيح - عن الصادق عليه السلام، قالاً: قلنا: أ تجاوز شهادة النساء في الحدود؟ قال: «في القتل وحده، إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: لا يبطل دم امرئ مسلم» «١».
- (٨) الكافي في الفقه: ٤٣٦، المهذب ٢: ٥٥٨.
- (١) الكافي ٧: ٣٩٠ / ١، التهذيب ٦: ٢٦٦ / ٧١١، الاستبصار ٣: ٢٦ / ٨٢.

اعتبار شهادة النساء

- و عن زيد الشحام، قال: سألته عليه السلام: عن شهادة النساء، إلى أن قال: قلت: أفتجوز شهادة النساء مع الرجال في الدم؟ فقال: «نعم» «٢».
- و عن الكنانى عن الصادق عليه السلام، قال: «تجوز شهادة النساء في الدم مع الرجال» «٣».
- (٢) التهذيب ٦: ٢٦٦ / ٧١٢، الاستبصار ٣: ٢٧ / ٨٣.
- (٣) التهذيب ٦: ٢٦٧ / ٧١٣، الاستبصار ٣: ٢٧ / ٨٤.

اعتبار شهادة النساء

- احتجّ المانع، بما رواه ربعي عن الصادق عليه السلام، قال: «لا تجوز شهادة النساء في القتل» «٤».
- و عن محمد بن الفضيل عن الرضا عليه السلام، قال: «لا تجوز شهادتهن في الطلاق و لا في الدم» «٥».
- و الجواب: الحمل على شهادتهن منفردات، أو نقول بالموجب، فإنّا لا نثبت القود بشهادتهن، بل نوجب الدية.
- (٤) التهذيب ٦: ٢٦٧ / ٧١٦، الاستبصار ٣: ٢٧ / ٨٧.
- (٥) الكافي ٧: ٣٩١ / ٥، التهذيب ٦: ٢٦٤ / ٧٠٥، الاستبصار ٣: ٢٣ / ٧٣.

اعتبار شهادة النساء

- (ج) القصاص اختلف الفقهاء فى قبول شهادتهن فى الجناية الموجبة للقصاص قوى فى المبسوط قبول شهادتهن مع الرجال فى الجناية الموجبة للقود لقوله عليه السلام لا يطل دم امرأ مسلم «١» و قال فى النهاية تقبل إذا كان معهن رجل لئلا يطل دم امرئ مسلم غير انه لا يجب القود بل الدية على الكمال و هو اختيار ابن الجنيد و ابى الصلاح و ابن البراج و والدى فى المختلف و هو الأقوى عندى،

اعتبار شهادة النساء

- و منع ابن إدريس من قبول شهادتهن مع الرجال (لنا) عموم قوله تعالى وَ اسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونِ رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَ امْرَأَتٌ ۚ اِنْ «٢» و ما رواه جميل بن دراج و ابن حمران في الصحيح عن الصادق عليه السلام قالنا أ تجاوز شهادة النساء في الحدود قال في القتل وحده ان عليا عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم «٣» (احتج ابن إدريس) بما رواه ربعي عن الصادق عليه السلام قال لا تجاوز شهادة النساء في القتل «٤»
- (و أجاب) والدي بالحمل على شهادتهن منفردات أو نقول بموجبه في عدم وجوب القصاص.

اعتبار شهادة النساء

• (٧٩) و من كلام له عليه السلام بعد فراغه من حرب الجمل في ذم النساء

• مَعَاشِرَ النَّاسِ إِنَّ النِّسَاءَ نَوَاقِصُ الْإِيمَانِ نَوَاقِصُ الْحُضُوظِ نَوَاقِصُ الْعُقُولِ فَأَمَّا نَقْصَانُ إِيْمَانِهِنَّ فَفَقُودُهُنَّ عَنِ الصَّلَاةِ وَ الصَّيَامِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهِنَّ وَ أَمَّا نَقْصَانُ عُقُولِهِنَّ فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ (مِنْهُنَّ) «٢» كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ وَ أَمَّا نَقْصَانُ حُضُوظِهِنَّ فَمَوَارِيثُهُنَّ عَلَى الْأَنْصَافِ مِنْ مَوَارِيثِ الرِّجَالِ فَاتَّقُوا شِرَارَ النِّسَاءِ وَ كُونُوا مِنْ خِيَارِهِنَّ عَلَى حَذَرٍ وَ لَا تُطِيعُوهُنَّ فِي الْمَعْرُوفِ حَتَّى لَا يَطْمَعَنَّ فِي الْمُنْكَرِ

اعتبار شهادة النساء

- (۲) ساقطة من «ض»، «ب».
- گردآورنده فرمایشات امام، امیر المؤمنین، علیه السلام: سید رضی، محمد، نهج البلاغة، در یک جلد، مؤسسه نهج البلاغه، قم - ایران، اول، ۱۴۱۴ هـ ق

اعتبار شهادة النساء

- بسم اللّٰه الرحمن الرحيم
- معنى نقصان الدين و العقل فى النساء
- مسألة: ما معنى ما روى عن النبى صلى اللّٰه عليه و آله و هو مشير الى النساء لما أرادوا «١» إلى نقص عقل و دين أصلب اللب الحكيم منهن.

اعتبار شهادة النساء

- الجواب: قد قيل: ان معنى نسب «٢» النساء الى نقصان الدين: أنهن يقعدن من الصلاة و الصيام أيام حيضهن الذى هو على الأكثر كل شهر، فيحرم من ثواب هاتين العبادتين الجليلتين، و هذا لا يوجد فى الرجال.
- و أما نقصان العقل، فمعلوم أن النساء أندر عقولا من الرجال، و أن النجابة و الليانة «٣» انما يوجدان فيهن فى النادر الشاذ، و عقلاء النساء و ذوات الحزم و الفطنة منهن معدودات، و من بهذه الصفة من الرجال لا تحصى كثرة.

اعتبار شهادة النساء

- (١) كذا في النسخة.
- (٢) ظ: نسبة.
- (٣) ظ: اللياقة.

اعتبار شهادة النساء

- و قد يمكن أيضا أن يقال في نقصان الدين مثل هذا الوجه، فإنه لما كان الأغلب عليهن ضعف الدين و قلة البصيرة فيه، نسب إليهن ذلك على الأكثر الأغلب.
- و لا يطعن على هذا الوجه من علمناه على غاية العقل في الدين و الكمال فيما يعود اليه، مثل فاطمة بنت رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه و آله و عليها، و خديجة بنت خويلد، و مريم بنت عمران. لان كلامنا على الأغلب الأكثر، و من عرفناه بالفضل في الدين من النساء قليل العدد عسر الوجود.

اعتبار شهادة النساء

• و روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال بعد فراغه من حرب الجمل في ذم النساء: معاشر النساء «١»، النساء نواقص الايمان، نواقص الحظوظ، نواقص العقول، فأما نقصان ايمانهن فقعودهن عن الصلاة و الصيام في أيام حيضهن، و أما نقصان عقولهن فشهادة الامراتين كشهادة الرجل الواحد، و أما نقصان حظوظهن فمواريثهن على الانصاف من مواريث الرجال. فاتقوا شرار النساء، و كونوا من خيارهن على حذر، و لا تطيعوهن في المعروف حتى لا يطمعن في المنكر «٢».

• (١) في النهج: الناس.

• (٢) نهج البلاغة ص ١٠٥، الرقم: ٨٠.



موسسه
و حکمت
و عفت
عالمی